

## قرار رئيس الجمهورية

بالتقانون رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٦

بتعديل القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس إدارة  
المصانع الحربية ومصانع الطائرات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس إدارة  
المصانع الحربية ومصانع الطائرات المعدل بالقانون رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٤؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

## قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون  
رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتي :

" ينشأ لمصانع وزارة الحربية ، مجلس إدارة مكون من :

رئيساً

وزير الحربية .....

وزير المالية والاقتصاد .....

وزير التجارة .....

وزير الصناعة .....

قائد عام القوات المسلحة .....

وكيل وزارة الحربية الدائم .....

رئيس ديوان الموظفين .....

وكيل وزارة الحربية المساعد لشؤون المصانع الحربية .....

وكيل وزارة الحربية المساعد لشؤون الطيران ومصانع الطائرات .....

وكيل وزارة المالية والاقتصاد للشؤون الحربية .....

مستشار إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الحربية .....

أعضاء فنيين لا يزيد عددهم على أربعة يمينون بقرار  
من وزير الحربية "مادة ٢ - يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون  
رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ النص الآتي :" ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره ثمانية أعضاء  
على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي  
يرجح الجانب الذي فيه الرئيس "مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون  
ويعمل به تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

مديرية الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ ( ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ) -

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية

بالتقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل  
وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة  
للوزارة ومهادد التعليم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية  
والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومهادد التعليم ؛  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي  
والتقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة بتاريخ ١١/٧/١٩٥٦ ملف رقم ٥١٣/٥

## قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥  
فقرة ثالثة نصها :" ويجوز له الاستيلاء على الأراضي المترعة أو المهية للزراعة اللازمة  
لمهادد التعليم على أن يكون لشاغليها الحق في تمويل يؤدي لهم مقابل  
ما أنفقوه في زراعتها أو في تهيتها للزراعة وينتج في شأن هذا التمويل  
الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٤٨٤ و ٤٨٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥  
لسنة ١٩٤٥ويكون تقدير الإيجار بالنسبة إلى الأراضي الزراعية في جميع الأحوال  
طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . "مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون  
ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

مديرية الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ ( ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ) -

جمال عبد الناصر